هواء في شبك

(لبّسه كلاو)

والكلاو هو غطاء للرأس قطني يلبس في الاماكن الباردة ويحكى انه كان من عادة الزعيم المغولي تيمور لنك ان يبقي حكام الولايات التي يحتلها في مناصبهم، اذا اذعنوا له ودخلوا في طاعته، وحدث ان احتل بعض الولايات الهندية، فابقى ملكها في منصبه، بيد انه لاحظ ان (كلاوه) مليء بالذهب والياقوت والمجوهرات وانواع الاحجار الكريمة، فطمع تيمور فيه وصمم على اخذه منه، فاستشار وزيره في وسيلة ينال بها مطلبه، فأشار عليه الوزير، بان يدعي امام الملك ان من عادته حينما يكرم اعز اصدقائه ان يخلع (كلاوه) ويلبسه لصديقه كعربون لصداقته، وفي يوم التوديع نفذ تيمور لنك ما اعتزمه، والبس الملك (كلاوه)، فما كان من ملك الهند الا الرد عليه بالمثل، فنزع (كلاوه) وقدمه الى تيمور لنك، وكانت حاشية الملك الهندي واقفة في التوديع فشعرت بالغبن والخديعة فقال بعضهم: (لبّسه كلاو)، وهذا القول يقال لمن يوقع غيره في مأزق حرج.

هذا ما حدث قديما اما ما يجري حديثا، فهناك الكثير من (الكلاوات)، اي ان الكلاوات لم يلبسها الملوك بمفردهم، بل ان هنالك (كلاوا) كبيرا ارتداه المجموع، وهم حتى الان حائرون، ماذا يضم الكلاو الجديد؟

لقد كان تيمور لنك ذكيا في تصرفه، لكن حاشية الملك الهندي اكتشفت الامر ومنذ البداية، وعلمت ان هذا اول افعال الفاتحين التي لم تتنته ابدا، ولذا تقاولوا فيما بينهم؛ قديما تنازع الاتراك والفرس على العراق وخاضت الدولتان العثمانية والصفوية معارك دامية على امتداد عدة قرون، تخللتها حصارات ومجاعات دفع الشعب العراقي ثمنها، ومن ثم جاء زمن النهضة بمصطلحات التحرير والاستقلال، وبدأت الدولة العراقية تتشكل بعيدا عن المؤثرات المجاورة وامتلكت قرارها، الى عهد ليس ببعيد، وهي الان تمتلك قرارها برغم الدعوات التي تحاول ان تصور ان القرار العراقي قاصر، ولا يستطيع بلوغ مداه، اضف الى ذلك ايمان العراقيين بعراقيتهم، حتى جاءت اعمال الشغب التي حاولت التشويش على لقاء اربيل، وما صاحبها من اعمال ارهابية طالت كنائس في بغداد، كانت هذه الاعمال ذات نوعية حديثة وهي تلجأ الى الرهائن، ومن ثم الدعوى بمقايضتهم بسجناء القاعدة، ودعوات تحاول ان تفرغ الدعوات العراقية الى الطاولات المستديرة كردية او عربية من محتواها.

لقد وصلنا الى قاب قوسين او أدنى من تشكيل الحكومة، وبجهود عراقية خالصة، مثلها الشعب العراقي بجميع اطيافه، وبمبادرات ومشاريع لاطراف سياسية عراقية حاولت ان تكون طرفا مساعدا للتقريب ونجحت في ذلك، وقد نضج العمل وسيعطي اكله قريبا، وليس مناسبا ان تسجل براءة الاختراع باسم دولة اخرى، لاعتبارات وطنية عديدة ستبقى ملازمة للمنجز العراقي ويصبح ملتقى الدولة الفلانية هو الحجر الاساس الذي وضع الحكومة العراقية على جادة الصواب.

العراق بلد خصب ولا يحتاج ان يأخذ بيده الاخرون بقرارات مصيرية تتعلق بمستقبله السياسي، ما يضع خللا في الشخصية السياسية العراقية ويصادر فهمها الاصيل لظروف البلاد، ومع هذا فالعراق يحترم جميع الدعوات الاخوية والتي لا تنطوي على تشويش يضر بالعملية الديمقراطية فيه، او تحاول ان تشوش على مبادرات مهمة نابعة من اطراف عراقية لها اهميتها الكبيرة في دفع عجلة العملية الديمقراطية الى الامام.

■ عبدالله السكوتي

المالكي وعبد المهدي وشاويس يتضامنون مع ضحايا كنيسة النجاة

طالباني: أي ضيم يلحق بالمسيحيين إنما هو ضيم لكل العراقيين

□ بغداد/المدى

دان رئيس الجمهورية جلال طالباني الاعتداء الارهابي الآثم على كنيسة سيدة النجاة في بغداد، وفي ما يأتي نص بيان الادانة:

"ببالغ الغضب والاستنكار تابعنا أنباء الاعتداء الآثم الذي شنه الارهابيون على كنيسة سيدة النجاة في بغداد، والذي ترتب عليه مصرع وجرح العديد من المواطنين الأبرياء، نساءً ورجالاً وشيوخاً وأطفالاً.

إن الإرهاب الغاشم الذي يتستر بالدين، والدين منه براء، بلغ به الأمر حد التطاول على بيوت الله ودور العبادة، وحد إزهاق أرواح متعبدين يرفعون صلواتهم إلى الباري ليحل السلام على الأرض.

إن هذا الإستهتار بالقيم الدينية السامية وبالأعراف الإنسانية والأخلاقية يجب أن يواجه بالردع الحازم، وبإدانة شاملة واضحة من الجميع، وإنني لأناشد علماءنا الأجلاء أن يرفعوا اصواتهم للتنديد بهذه الجريمة وتأكيد براءة الدين الإسلامي الحنيف من مرتكبيها المتسترين بستار الدين.

وفي الوقت ذاته أدعو الأجهزة الأمنية إلى تشديد الحماية على الكنائس وسائر دور العبادة.

إن المسيحيين أشقاء لنا في الوطن وأي ضيم يلحق بهم إنما هو ضيم لكل العراقيين فهم أبناء البلد الأصلاء الذين تعايشوا طوال قرون مع أخوتهم في الوطن الواحد الذي يتفانون في خدمته.

أعزي ذوي الشهداء وأهاليهم وسائر العراقيين، بالخسارة الفادحة التي ألمت بنا جميعاً، وأرفع دعائي إلى الله سبحانه وتعالى كي يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل.

من جهته، شدد رئيس الوزراء نوري المالكي على ابناء قواتنا المسلحة بالالتزام باعلى درجات اليقظة وبذل اقصى جهد لتأمين الحماية الكافية للمساجد والكنائس وجميع دور العبادة.

وقال في بيان لمكتبه امس ان الجريمة الارهابية الجبانة التي طالت كنيسة النجاة ببغداد يوم امس هزت مشاعرنا ومشاعر كل العراقيين والشرفاء في العالم، فقد استهدف اصحاب الافكار المنحرفة من القاعدة وحلفائهم من ازلام النظام المباد اخوتنا المسيحيين في جريمة ارهابية يراد منها زعزعة الامن والاستقرار.

كذلك، اكد نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي ان استهداف اخواننا المسيحيين خطة منظمة تهدف الى افراغ البلاد من مكون رئيسي من مكونات الشعب العراقي.

واستنكر عبدالمهدي بشدة، في بيان صدر عن مكتبه هذا العدوان الهمجي الذي نفذته عصابة القاعدة الاجرامية ضد الابرياء من ابناء الطائفة المسيحية الذين كانوا يمارسون طقوسهم العبادية في الكنيسة.

لكنه اشار الى ان الخرق الامني في قلب العاصمة بغداد، وقبله بايام معدودة في منطقة بلدروز في محافظة ديالى حيث سقط العشرات من الشهداء والجرحى، يستدعي من الجميع تحمل المسؤولية الوطنية في هذه المرحلة الحساسة والخطيرة، وحث الخطى من اجل تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية تأخذ على عاتقها مسؤولية ترسيخ الامن وتعزيز الاستقرار، وتقديم افضل الخدمات، وتطوير الاقتصاد وتوفير فرص الاستثمار، والقضاء على البطالة.

من جانبه، دان نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس الجريمة الارهابية، وقال انه في الوقت الذي ندين فيه وبشدة إقدام هذه العصابات المارقة على مواصلة اقتراف جرائمها بحق الابرياء من ابناء شعبنا وعلى اختلاف انتماءاتهم الدينية والقومية نتقدم بخالص العزاء والمواساة لأهالي الشهداء وندعو بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

أعداد كبيرة منهم تعود إلى البلاد

اللاجئون العراقيون يشكون غياب فرص العمل في دولهم

□ متابعة/ المدى

بحسب تقرير لشبكة أيرين الانسانية، فأن عددا من اللاجئين العراقيين اتخذوا قرارا بالعودة لعدم تمكنهم من الاستمرار في إعالة أسرهم في الخارج.

غير ان الأخطار المترتبة على العودة كبيرة، فوفقاً لاستطلاع للرأي أجرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أفاد ٦١ بالمئة من طالبي اللجوء العراقيين الذين عادوا إلى وطنهم أنهم ندموا على هذا القرار بسبب ارتفاع مستويات انعدام الأمن.

كانت أم حسن (ليس اسمها الحقيقي) قد فرت إلى العاصمة الأردنية عمّان مع أطفالها هرباً من العنف، ولكنها عادت في العام الماضي لعدم تمكنها من إعالة أسرتها.

وبعد مرور تسعة أشهر على عودتها إلى بغداد، قررت العودة مرة أخرى إلى الأردن حيث قالت لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) عبر الهاتف:"لقد كان الوضع لا يطاق في بغداد. كان خطراً جداً، فهناك انفجارات، ولم يكن لدينا مصدر للدخل أيضا. تنقلنا للعيش في منازل عدد من الأقارب لأنه لم يكن لدي أي طريقة لتوفير لقمة العيش لأطفالي. وفي النهاية قررنا العودة إلى الأردن مرة أخرى، على الرغم من أننا نعرف أن ذلك سيكون صعباً أيضاً".

وتقدر المفوضية عدد اللاجئين العراقيين بنحو ١,٧٨ مليون شخص ليشكلوا بذلك ثاني أكبر مجموعة لاجئين في العالم. وقد سجل ٢٠٧،٦٣٩ منهم أسماءهم لدى المفوضية.

وقد لجأت الغالبية العظمى من اللاجئين العراقيين إلى سوريا والأردن كما اتجه عدد كبير منهم إلى لبنان ومصر.

وقالت أسماء الحيدري، وهي ناشطة في مجال حقوق الإنسان في الأردن أن المشكلة تتمثل في أن"العراقيين لا يتمتعون بحق العمل في البلدان المضيفة، ومن يعمل منهم فذلك في إطار الاقتصاد غير الرسمي".

وتعتبر مصر الدولة الوحيدة من بين بلدان اللجوء الأربعة الرئيسية للعراقيين الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة حول وضع اللاجئين والتي تضمن حق العمل للاجئين المعترف بهم قانونيا. أما سوريا والأردن فيعتبران العراقيين"ضيوفاً"على البلاد.

ولا يحق سوى للاجئين المسجلين الحصول على مساعدات مالية صغيرة من المفوضية ولكن معظم العراقيين لم يقوموا بتسجيل اسمائهم لديها. ومع القيود المفروضة على العمل ونفاذ المدخرات دفع العديد منهم إلى خانة الفقر وأخذوا يبحثون عن العمل في الاقتصاد غير الرسمي لسد حاجاتهم الأساسية. وقالت الحيدري، أن"عودة بعض العراقيين طوعاً إلى العراق جاءت نتيجة يأسهم".

بدورها، قالت هناء البياتي، منسقة المبادرة العراقية الدولية بشأن اللاجئين التي تتخذ من مصر مقرا لها أنه"قد تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بضمان الخدمات الأساسية للاجئين العراقيين مثل الحصول على التعليم الابتدائي والرعاية الصحية في سوريا والأردن".

مع ذلك، لا توجد ضمانات للحصول على تعليم ثانوي وتعليم عالي مجاني في البلدان المضيفة التي تعاني الأنظمة التعليمية فيها من ضغوط شديدة. وقد يشكل ذلك حافزاً آخر للعراقيين لاختيار العودة، خصوصا بالنسبة للأسر التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة التي تهتم عادة بتوفير التعليم لأبنائها.

وقالت الأرملة أم حسن:"ابنتي الكبيرة محامية وتخرج ابني من أكاديمية مهنية تسببت رسومها في تراكم الديون علينا. لا يستطيع أي منهما العمل ولا يمكنني رؤية الضوء في نهاية النفق. لدينا صعوبات لتلبية احتياجاتنا الأساسية ولا يوجد مكان آخر نذهب إليه".

وقد شمل استطلاع المفوضية ١٩،٥٣٠ فرداً و٤،٢٠٠ أسرة من الذين اختاروا العودة إلى العراق هذا العام.

كما أن الفرص الاقتصادية للعائدين محدودة أيضا. فقد أفاد ٨٧ بالمئة من المشمولين في استطلاع المفوضية أنهم غير قادرين حاليا على تغطية احتياجات أسرهم، بينما ذكر ١١ بالمئة منهم الظروف الاقتصادية السيئة والبطالة كأسباب لعدم العودة إلى ديارهم وأحيائهم السكنية السابقة.

كما أفاد معظم الأشخاص الذين عادوا إلى منطقتي الكرخ والرصافة في بغداد أنهم لم يعودوا إلى أماكن إقامتهم الأصلية بل سكنوا مع أقارب أو أصدقاء لهم أو في مساكن مستأجرة، معظمهم بسبب الخوف المستمرّ من التعرّض للاضطهاد.

ووفقاً للبياتي، يعيش عدد كبير من العائدين في المباني العامة المهجورة، إذ"أن منازل العديد من اللاجئين محتلة، إما من قبل مليشيات أو من قبل أسر أخرى. ولذلك يصبح اللاجئون العائدون عموماً نازحين داخل بلدهم".

ويوجد في العراق ١,٥ مليون نازح، بما في ذلك ٥٠٠٠٠ شخص يعيشون في مستوطنات أو في ظروف أشبه بالمخيمات.

وكان مسح سوري سابق قد اظهر أن اللجوء العراقي إلى سوريا انخفض في العام الأخير.

وجاء في تقرير أولي لمسح قام بإجرائه المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع قطاع الشؤون الاجتماعية (جامعة الدول العربية) ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمات أخرى، شمل عينة مؤلفة من ٢٩٥٩ عائلة، أن هناك انخفاضا في اللجوء العراقي إلى سوريا بشكل عام.

ويظهر التقرير أن نسبة القدوم بلغت ذروتها عام ٢٠٠٦ وبدأت بالتراجع التدريجي لتبلغ النسبة أدناها العام الحالي.

وتقدر الحكومة السورية عدد اللاجئين العراقيين لديها بنحو مليون ومائتي ألف لاجئ، منهم نحو مائتي ألف لاجئ مسجل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وقال تقرير مكتب الإحصاء السوري: إن الغالبية العظمى من الأسر العراقية تقيم في محافظة ريف دمشق بنسبة (٩٨,٦٪)، في حين يتوزع ١,٤٪ منهم في باقي المحافظات وإن ٢٧٪ من العراقيين في سوريا مصدر دخلهم العمل، بينما ٢٢٪ منهم يعتمدون على الحوالات المالية من العراق، و٣٪ يعتاشون من بيع ممتلكاتهم.

كما بيّن المسح أن أكثر من ٩٦٪ من اللاجئين العراقيين في سورية يسكنون بيوتا مأجورة، وأن نسبة الأسر التي تعيلها امرأة تبلغ ١٨,١٪ من العينة، ومتوسط عدد أفراد الأسرة ٤ أفراد ونسبة الأرامل نحو ١٠٪ ونسبة الأشخاص المصابين بمرض واحد مزمن نحو ١٨٪ وأن هناك ٥٩,٩٪ ينتابهم شعور بالحزن ونحو ٥٢,١٪ يشعرون باليأس من المستقبل، و٤٦,٦٪ يعانون مشكلة في النوم.

مؤتمر في البصرة يناقش تشريع قوانين جديدة

ممثلو القضاء في المحافظات يؤيدون توسيع صلاحيات الحكومات المحلية

□ متابعة/ المدى

قال ممثلون للسلطة القضائية للحكومات المحلية في العراق ان المؤتمر التشريعي الاول لمجالس المحافظات الذي اختتم اعماله اليوم في البصرة بمشاركة رؤساء مجالس محافظات وسط وجنوب البلاد وممثلي مجلس النواب الاتحادي ومجلس شورى الدولة، خرج بتوصيات اهمها

ان تمارس الحكومات المحلية صلاحيتها التشريعية والرقابية وفقا للدستور دون الرجوع إلى أية جهة أخرى.

وقال ممثل المحكمة الاتحادية القاضي فلاح التميمي لوكالة كردستان للأنباء ان المؤتمر كان يهدف للاتفاق على قوانين تشريعية للمحافظات، وخرج بعدد من التوصيات ابرزها ان تمارس الحكومات المحلية صلاحيتها التشريعية والرقابية وفقا للدستور دون الرجوع إلى أية جهة أخرى فضلا عن فك مجلس شورى الدولة عن وزارة العدل وتحديد مفهوم الدوائر ذات الاختصاص الاتحادي وتوسيع رقابة مجالس المحافظات ليشمل كل الدوائر التنفيذية في المحافظات على قدر تعلق الأمر بإعمال الوزارات".

فيما اوضح ممثل مجلس محافظة الانبار فيصل حسين العيساوي ان"من ضمن التوصيات التي أكد عليها مجلس محافظة الانبار هي إشراك المحكمة الاتحادية وعمل مجلس شورى الدولة مع استحداث لجنة لمتابعة تنفيذ القرارات الخاصة بمجالس المحافظات والنص على آلية تشريعية لمجالس المحافظات في النظام الداخلي للمجلس مع توحيد آليات العمل بين جميع المجالس فضلا عن تحديد الوصف القانوني لمجلس المحافظة ومنحه صراحة الشخصية المعنوية".

من جانبه اوضح رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي ان"هذه التوصيات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار والالتزام بتطبيقها وفق ما اتفق عليه أعضاء مجالس المحافظات".مشيرا الى ان انه"من التوصيات التي شدد عليها المجلس هي تحديد التشريعات التي تصدرها المحافظة والمواضيع التي يمكن التشريع بها وإلغاء وزارة الدولة لشؤون المحافظات ورفع يد الحكومة الاتحادية عن جميع الصلاحيات الممنوحة للحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي ومطالبة السلطة القضائية بأخذ تشريعات مجالس المحافظات".

واختتمت إعمال المؤتمر الأول التشريعي المنعقد بين رؤساء مجالس محافظات وسط وجنوب العراق وممثلي مجلس البرلمان العراقي ومجلس شورى الدولة للاتفاق على عدد من التوصيات.

يذكر إن إعمال المؤتمر قد اختتمت امس في البصرة واتفق على رفع توصياته الى الحكومة الاتحادية ومجلس النواب على ان يتم المصادقة على بعض منها خلال اعمال المؤتمر الثاني والذي سيعقد نهاية العام الجاري في بابل بحضور وزراء عراقيين.

وكان عدد من المسؤولين واعضاء من المجالس المحلية في المحافظات الجنوبية قد طالبوا الاسبوع الماضي بضرورة اجراء بعض التعديلات على قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم لوجود ما وصفوه بالتداخل في الصلاحيات الممنوحة لهم مع صلاحيات مجالس المحافظات والبرلمان.

وقال ياسين طاهر رئيس مجلس الأمناء لأعضاء المجالس المحلية في العراق ان"هناك غموضا وعدم وضوح لبعض مواد قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم وخاصة فيما يتعلق بتنظيم العمل في مجالس الاقضية والنواحي لوجود تداخل في الصلاحيات مع مجالس المحافظات".

واوضح ان العديد من المختصين واعضاء مجالس المحافظات ناقشوا، عبر ورش اختصاصية، بعض المواد الخاصة بقانون المحافظات من خلال اعضاء المجالس وكتابة مسودة بتعديل بعض فقرات القانون بعد جمع المسودات الخاصة بورشة النجف وورشة العمارة والورشة التي سوف تعقد في محافظة بغداد لمحافظات (بغداد، الانبار، صلاح الدين، ديالى، كركوك)"، مضيفا"سيتم جمع المسودات الثلاث بمسودة واحدة تتم مناقشتها في المؤتمر الموسع الذي سيقام في محافظة واسط في وقت لاحق ومن ثم ارسالها الى مجلس النواب لغرض اجراء التعديل اللازم عليها".

وعزا عضو مجلس النواب العراقي رافع عبد الجبار وجود الثغرات في قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم الى ما وصفها بـ"الظروف الصعبة التي كان يمر بها العراق والتي رافقت اقراره فضلا عن ازمة الثقة بين مكونات الشعب العراقي الامر الذي ادى الى حصول تداخل في الصلاحيات الممنوحة لمجالس المحافظات والاقضية والنواحي وحتى وصل الامر الى وجود تداخل مع صلاحيات مجلس النواب العراقي".

وتابع قائلا ان"وجود بعض الثغرات في القانون ادى الى تعطيل بعض فقراته لعدم وضوحها واثارة المشاكل بين الحكومات المحلية والمركزية والتي راح ضحيتها المواطن البسيط".

الى ذلك قال محمد سالم جاسم رئيس مجلس قضاء العمارة ان"الصلاحيات المنصوص عليها في قانون المحافظات للمجالس المحلية هي متشابهة مع صلاحيات مجالس المحافظات والبرلمان"، لافتا الى انه"يجب التركيز على ان عمل المجالس المحلية هو خدمي بالدرجة الاساس وليس له علاقة بصلاحيات لاتدخل في صميم عمله".

من جهتها، اوضحت عضوة مجلس المحافظة منتهى حسن ان"هناك غموضا في بعض فقرات القانون وخاصة في صلاحيات المجالس المحلية في النواحي والاقضية".

وطالبت"بزيادة التمثيل النسوي في بعض مجالس النواحي والاقضية"، لافتة الى ان"بعض المجالس لايوجد فيها أي تمثيل نسوي مثل المجلس المحلي في ناحية العزير، وكذلك الاسراع في تعديل بعض مواد قانون المحافظات وجعلها منسجمة مع تطلعات المواطنين الذين يحتاجون الى مجالس خدمية تعمل بحرية ووفق القانون".

وتنص المادة ١٢٢ من الدستور العراقي على ان المحافظات تتكون من عدد من الاقضية والنواحي والقرى، وتمنح المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من إدارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية.

ويُعد الدستور المحافظ الذي ينتخبه مجلس المحافظة، الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة، لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس. ولا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة أو اشراف اية وزارة أو أية جهة غير مرتبطة بوزارة، وله مالية مستقلة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا. شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون